

**خطاب**  
**صاحب الجلالة الملك محمد السادس**  
**عاهل المملكة المغربية**  
**الموجه إلى الدورة الاستثنائية**  
**للجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة للطفل**

**المنعقدة من 8-10 ماي 2002**

**نيويورك في، 9 ماي 2002**

السيد الرئيس،

لي عظيم الشرف بأن أنقل إلى أصحاب الجلالة والسمو والفخامة ملوك  
وأمرء ورؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم، تحيات وفائق تقدير جلالة  
الملك محمد السادس نصره الله، ملك المغرب، الذي شرفني بأن أنوب عنه  
في تلاوة الخطاب الملكي السامي، الذي كان جلالته يود أن يلقيه شخصيا  
أمام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، المخصصة للطفل،  
اعتبارا لما يوليه جلالته، حفظه الله، من عناية واهتمام خاصين لهذا  
الموضوع.

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
السيد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة،  
السيدة المديرية العامة لليونيسيف،  
السيد الرئيس،  
أعزائي أطفال العالم،  
أيها السيدات والسادة،

أخاطبكم وذاكرتي ما تزال مشوبة بالأسى بفعل الأحداث الإرهابية  
المستنكرة، التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية، البلد الصديق، تكلم  
الأحداث المأساوية التي إن كانت سببا في التأجيل المؤقت لانعقاد الدورة  
الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة للطفل، في موعدها  
المقرر، فإن التنام هذا الملتقى الهام اليوم لدراسة أوضاع الطفولة في العالم،  
يرمز إلى انتصار الأمل على اليأس، وإرادة البناء والنظرة المستقبلية، على  
كل أشكال التفكير الظلامي، والتوجهات الأنانية المتعالية.

كما أتوجه إليكم مستشعرا، باستنكار شديد، المآسي اليومية التي  
يعانيها الأطفال الأبرياء، على أرض فلسطين، من جراء السياسة العدوانية  
للحكومة الإسرائيلية.

إن لقاءنا، اليوم بمقر الأمم المتحدة، بعد عشر سنوات من انعقاد القمة  
العالمية الأولى للطفل، يستهدف ليس فقط تقييم ما بذلته المجموعة الدولية  
من جهود للنهوض بحقوق الطفل، ولكن أيضا تحديد العراقيل، والتفكير  
جماعيا، حول سبل التغلب عليها من أجل بناء عالم جدير بالأطفال.

ويسعدني أن أهنئ معالي السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيدة كارول بلامي، المديرة العامة لليونيسيف، على ما بذلاه من جهود عظيمة ومتواصلة لتحقيق التعبئة الدائمة، وطنيا ودوليا، لكافة الفاعلين المهتمين بقضايا الطفل، بغية تأهيل الطفولة وتمكينها من مواجهة تحديات المستقبل.

بيد أنه لن يتأتى رفع هذه التحديات، في نظري، إلا بتظافر الجهود بين الحكومات والمنظمات والمؤسسات والوكالات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك بهدف وقاية الطفل، من كافة الآفات الاجتماعية التي تحرق به وتتفاقم من عوامل ضعفه.

السيد الرئيس،

في إطار الحركة العالمية للنهوض بحقوق الطفل، يجدر التذكير بأن المملكة المغربية، بذلت كل ما في وسعها لتحقيق الأهداف التي رسمتها القمة العالمية الأولى، وتجسيد ما تعهد به والدي المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، رضوان الله عليه، الذي وقع في الثالث من فبراير 1992، على الإعلان العالمي من أجل الحفاظ على حياة الطفل ورعايته وتنشئته، وأحدث، سنة 1995، المرصد الوطني لحقوق الطفل، مسندا رئاسته إلى شقيقتي العزيزة صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم، لتتابع، عن كثب، كافة القضايا المتعلقة بالنهوض بوضعية الطفل في المغرب.

وقد حققت بلادي تقدما كبيرا، في هذا المضمار، كما ورد في التقرير الذي وجهته اليونيسيف في مطلع سنة 2001، إلى مجلسها الإداري بشأن ما تم إنجازه من أهداف القمة العالمية الأولى حول الطفل، فهذا التقرير يشير إلى أن نسب وفيات المواليد الصغار والأطفال والفتيان قد تقلصت بشكل ملحوظ، حيث انخفضت، في الفترة ما بين 1987 و 1997، من 69 وفاة إلى 37 من بين كل ألف مولود من مواليد الأحياء، بالنسبة للفئة الأولى، ومن 92 إلى 46 في الألف، بالنسبة للفئة الثانية.

كما أن تسعة أطفال من بين كل عشرة قد تم تلقيحهم، ولم تسجل أي حالة شلل للأطفال منذ سنة 1990. أما بالنسبة للتقدم للتمدرس فإن عدد المسجلين برسم السنة الدراسية 1999 - 2000 قد بلغ نسبة 80%، فيما لم تكن تتجاوز 56% سنة 1990 - 1991.

وإذ كان الطريق ما زال طويلا أمامنا، فإن عزم المغرب وصيد على الماضي قدما لبلوغ أهدافنا كاملة، والاستفادة من كل مساعدة ودعم في هذا السبيل.

ومساهمة منها في إنجاح الإجراءات التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية، نظمت المملكة المغربية بتنسيق مع اليونسيف جملة من الملتقيات الدولية، منها على وجه الخصوص، ملتقى المجتمع المدني العربي، ومؤتمر القمة للسيدات الأوليات الإفريقيات، والمؤتمر العربي - الإفريقي لوزراء المالية والملتقى الإقليمي لمناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال.

وقد أفضت هذه الاجتماعات إلى إثبات أن أيا من تلك الإجراءات والتوصيات لن يتجسد على أرض الواقع، ويحقق مفعوله الشامل والإيجابي إلا بإبضاء البعد الإنساني على مسلسل العولمة، وذلك تجنباً لتفاقم الاختلالات الموجودة حالياً في التوازنات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول.

ولن يتأتى تحقيق ذلك إلا بالاستعمال الأرشد للموارد المتاحة، وبتنشيط علاقات التعاون جنوب - جنوب، والنهوض بالتعاون الدولي الملتزم، سيما بعد التعهدات التي أخذها القادة في مؤتمر مونتيري (MONTERRI) في موضوع تخصيص قسط وافر من الموارد لتمويل التنمية في أفق 2006، فضلا عن محاربة الفقر الذي يهيمش الطفولة ويقضي على آمالها في تحقيق مستوى عيش رغيد.

وعليه، فإننا نأمل أن ترقى المساعدات العمومية للتنمية إلى ما تطمح إليه الدول النامية، حتى تتمكن من تحقيق الأهداف التي رسمتها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا ما يشكله الدين الخارجي الذي يعد عائقا رئيسيا للتنمية المستدامة والسليمة.

ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أجدد ندائي إلى الدول الغنية، لإلغاء ديون الدول الإفريقية، أو على الأقل تحويلها إلى استثمارات، تمكنها من خلق مناصب شغل جديدة، وتحسين ظروف عيش سكانها.

ومما لا شك فيه أنه يتعين بذل المزيد من الجهود الخاصة لحماية حقوق الأطفال، الذين يعملون في ظروف جد قاسية، تتنافى مع الضوابط التي وضعتها منظمة العمل الدولية، وكذلك لحماية الأطفال الذين يزج بهم في النزاعات المسلحة. كما أنني آسف لمعاناة الأطفال الذين يعيشون في ظروف استثنائية من جراء العقوبات المفروضة والنزاعات المسلحة، كما هو الشأن بالنسبة لأطفال فلسطين والعراق، المهتدة حقوقهم الأساسية في الحياة. وعليه فإن الواجب يقتضي أن تتحمل المجموعة الدولية مسؤولية إيجاد حلول ملائمة كفيلة بوضع حد لهذه المأساة.

وعلاوة على تجنيد الأطفال وإقحامهم في النزاعات المسلحة، فإن استغلالهم لأغراض تجارية، يستأثر كذلك باهتمامنا ويشغل بالنا بشكل خاص. وقد حظي كلا المشكلين، خلال السنوات الأخيرة، باهتمام خاص من لدن الأجهزة الموضوعاتية للجنة حقوق الإنسان.

وإن المملكة المغربية، التي وقعت خلال قمة الألفية على البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل، والمتعلقين بإقحام الأطفال في النزاعات المسلحة وبيع الأطفال واستغلالهم في الدعارة، وفي الأعمال الإباحية، قد صادقت عليهما، وذلك تعبيراً منها عن التزامها التام بمقاضيات هذه الأدوات القانونية التي اعتمدها الجمعية العامة منذ سنتين.

وإنه لجدير بنا نحن أصحاب القرار أن نضع سياسات واستراتيجيات وبرامج تتمحور بالأساس حول الطفل، وذلك في إطار التدابير الوقائية، المتخذة لمحاربة وباء فيروس فقدان المناعة المكتسبة - السيدا - وكذا لمناهضة النزاعات المسلحة التي تزج بالأطفال في خنادقها. وهي مشاكل تبعث على القلق، ويتعين على المجموعة الدولية أن تبذل بشأنها المزيد من الجهود لإيجاد الحلول الملائمة لها.

السيد الرئيس،

إن المملكة المغربية تتعهد بتفعيل مقتضيات الإعلان وخطة العمل، المنبثقين من هذه القمة الثانية، وسوف تضعهما في صدارة اهتماماتها الوطنية، بقصد الحفاظ على السلم والأمن لصالح هذا الجيل والأجيال المقبلة.

شكرا لكم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.